## «أوجيرو» تزيح «جثة» و«أمن الدولة» من جلسة الحكومة

علم أن جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء الخميس المقبل يتضمن بندا عن هيئة «أوجيرو». أما الملفات الأخرى مثل سد جثة أو «أمن الدولة» فغير موجودة في الجدول رغم ما يثيره الموضوعان من جدل يحاول الرئيس تمام سلام تجنبه منعا لشل العمل الحكومي. تعطل العبور بين لبنان وسورية شمالاً: توقفت حركة العبور بين لبنان وسورية عند معبر العبودية الشمالي صباح امس بسبب عطل طرأ على حاسوب مركز الامن العام السوري.

### مصادر لـ«الأنباء»: هدفه وضع سقف محدد للعقوبات الأميركية لا تشمل جمهور حزب الله

# تفجير مصرف «بلوم» تهديد لكيان لبنان.. واجماع على عدم التسرع في الاتهام

جانب من الأضرار التي لحقت بالمبنى الخارجي لمصرف بلوم والمكاتب الداخلية

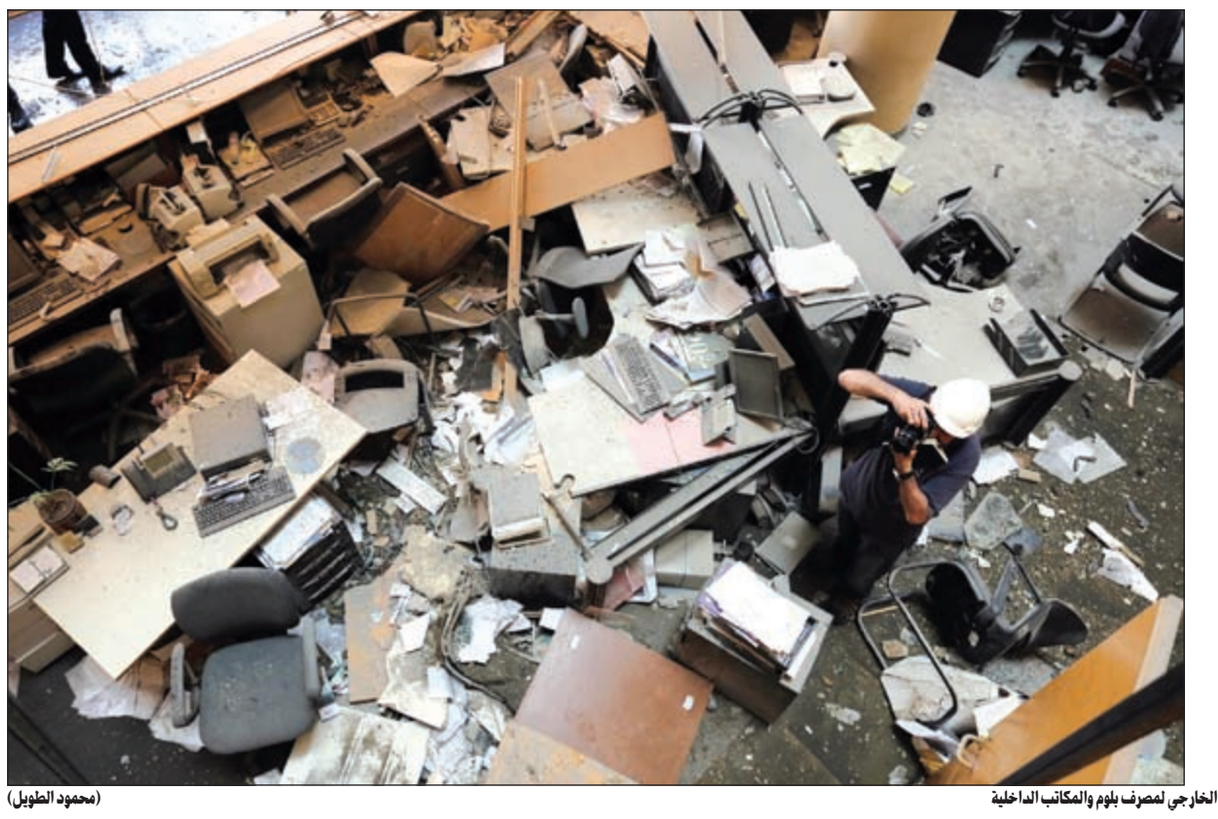
(محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

بين لبنان والارهاب حساب قديم، يجري تحريكه حينا، وتجميده حينا آخر، واذا كان من المسلم به ان اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وصحبه في 14 فبراير 2005، وكان ذروة الارهاب الذي استهدف هذا البلد في تاريخه المعاصر، فإن الارهاب الذي تمثل في تفجير للمقر العام «لمصرف لبنان والمهجر غروب» امس الاول لا يقل بتداعياته المصرفية والمالية على الاقتصاد اللبناني، عما الحقه اغتيال الرئيس الحريري من اضرار بالمسيرة السياسية والاعمارية للدولة اللبنانية ويهدد الاساس الذي مازال يحمل الدولة.ورغم اقتصار اضرارالتفجير الحاصل على الماديات، لوقوعه، في وقت الافطار حيث الشوارع البيروتية خالية من المارة، ووضعه في الشارع الخلفي لمبنى المصرف، تجنبا لوقوع اصابات بالارواح كما يبدو، فإن الاضرار اللاحقة التي قد تصيب القطاع المصرفي اللبناني، ستكون باهظة.

توقيت التفجير ارتبط بالاشتباك الحاصل بين المصارف اللبنانية وبين حزب الله، بسبب تطبيق قانون العقوبات المصرفية الاميركية، وما اختيار بنك لبنان والمهجر (بلوم) كعنوان للرسالة الا للمعروف عنه من انه كان الاكثر تشددا في تطبيق العقوبات الاميركية.

وكان آخر تفجير شهدته بيروت، وقع في 12 نوفمبر الماضي في الضاحية الجنوبية للعاصمة، وفي غير سياق التفجير الذي استهدف المقر العام لبنك لبنان والمهجر، الذي هو احد اكبر مصرفين لبنانيين، بموازاة بنك عودة، على مستوى حجم الودائع او الفروع الداخلية والخارجية، بينما يعد الاول على صعيد معدل الربحية، وقد نجم الانفجار عن شحنة ناسفة موضوعة داخل حقيبة بوزن 15 كيلو غراما من المواد المتفجرة، زرعت في حوض زهور عند المدخل الخلفي للبنك، وحطمت جدرانه الزجاجية، وجرحت احد الاشخاص بشظايا الزجاج المحطم، وهو ما اعتبرته 14 آذار في النتيجة اشبه بصفارة انذار الى من يعنيهم الامر، بوجوب التوقف في اجراءاتهم المصرفية عند هذا الحدث.

**سعيد الأزهري ورياض سلامة: نرفض توجيه اتهامات مسبقة وحزب الله يتريث في الرد ريثما تتوضح التحقيقات**

والحد المقصود بنظر هذه المصادر هو حد العقوبات على الحزب، الذي ليس لديه الكثير من الحسابات المصرفية التي يخشى عليها، انما خشيته على حسابات جمهوره المناصر والمؤيد والذي يملك الشركات والمؤسسات التي ترفد الحزب بالتمويل.

وخطورة الموقف برأي المصادر ان مصارف لبنان هي التي تحمي الدولة وتحملها ماليا، من خلال سندات الخزينة، ويشكل العمود الفقري لها، لذلك فإن خضوعها للابتزاز على هذا النحو من شأنه ان يقودها الى هاوية الانعزال عن الحركة المصرفية الدولية، معيدة الى الذاكرة مصير البنك «اللبناني الكندي»، الذي اقفله مصرف لبنان بطلب اميركي، بعد اتهامه بخرق قوانين العقوبات الاميركية على حزب الله.

وفي رأي المصادر لـ«الأنباء» ايضا ان ارتدادات التفجير ـ الرسالة، انه وجه ضربة لحفلات الافطار الرمضانية، التي تقدمها المؤسسات الخيرية عادة، بحيث سيتردد الكثيرون بعد اليوم في تلبية الدعوات للافطارات، وفي التبرع لها ايضا.

كما انها تشكل ردا غير مباشر على الخطاب العالي النبرة لرئيس تيار المستقبل سعد الحريري، متضمنا الدعوة الى عدم التجاوز والسابع من مايو مازال في الذاكرة.

من ناحيته، أكد سعد الازهري رئيس مجلس ادارة البنك المستهدف حرص مصرفه على العمل بطريقة جدية لمصلحة كل الناس. وقال: نحن لا نتخذ أي إجراءات تضر بأي فئة وأي فريق، وأتمنى على الجميع أن يكونوا مدركين لهذا الأمر، وأترك تحديد المسؤولية عن التفجير للمحققين، الذين تقاطروا الى المكان.

من جهته، أبلغ حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة المتصلين به بأنه يرفض توجيه الاتهامات المسبقة، مؤكدا عدم قلقه على الوضع النقدي.

بدوره، قال رئيس مجموعة بنك بيبلوس د.فرانسوا باسيل: نحن مسؤولون تجاه كل مواطنينا، وسنتعاطى مع المسألة، بحسب توجيهات مصرف لبنان المركزي، وبكل واقعية، وبحذافير هذا القانون، إنما دون اعتباطية، وبعد الأخذ بعين الاعتبار واقعنا اللبناني، علما بأننا كمصارف لبنانية لا نستطيع الخروج من العولمة المصرفية، التي تشكل عملتها 70٪ من مجال عملنا، ما يشكل خطرا كبيرا على أوضاعنا المالية والمصرفية، بينما لو رفضنا تطبيق هذه القوانين الخارجية.

وأضاف: هناك 105 أسماء يعتبر أنها على علاقة مع حزب الله، فهؤلاء علينا تحاشي التعامل معهم، أما فتح حسابات جديدة فعائد للاستقصاءات التي يجريها كل مصرف، وفي حال الشك، ممنوع بحسب التعميم 137 رفض أي حساب، قبل عرضه على الهيئة الخاصة التي شكلها مصرف لبنان، مرفقة بالدليل المبرر للرفض، وهذه الهيئة تقرر، وإذا لم تجب الهيئة خلال 30 يوما، يعود للمصرف المعني أن يتخذ القرار الذي يلائمه، وفي حال إقفال حساب ما، عليه أيضا مراجعة هذه الهيئة.

بدوره، رئيس مجلس النواب نبيه بري قال: ان الايادي الآثمة سعت الى زعزعة الوضع في لبنان بتفجير بلوم، إنما تستهدف لبنان أولا وحزب الله ثانيا.

أما النائب وليد جنبلاط، فقد دعا الى عدم التسرع في توجيه الاتهامات، محذرا من طابور خامس يمكن أن يصطاد في الماء العكر.

لكن مع ذلك، اجتمعت مواقع التواصل الاجتماعي على توجيه الاتهام لحزب الله، وكان لافتا استباق بعض السفارات الانفجار بتحذيرات لرعاياها من التجول في وسط بيروت أو في منطقة الحمراء، حيث تتواجد مقرات أكثر المصارف، وبالذات مصرف لبنان المركزي، ومنها أخيرا السفارة الكندية، التي نصحت بعدم ولوج المطاعم في هذه المناطق في عطلة نهاية الاسبوع في بيروت، يوم الاحد.

حزب الله تريث في الرد على أسئلة وسائل الإعلام حول ما يوجه ضده، مؤثرا انتظار التحقيقات الرسمية، ليصدر بيانا بالموقف.

الرئيس تمام سلام، قال من جهته «ما يتم تداوله عن الوضع الأمني ليس تهويلا، إنما هنا واقع جدي، فنحن مستهدفون من جهات ليست مستكينة ولا مرتاحة».

كما دان الرئيس سعد الحريري تفجير بنك «بلوم»، معتبرا أنه «عمل مخابراتي بامتياز يتخذ من تهديد المصارف منصة لتهديد الاستقرار».

وأضاف الحريري في سلسلة تغريدات عبر «تويتر»، أن «القطاع المصرفي ضمانة أساسية للاقتصاد الوطني، ومسؤولية حمايته تقع على كل اللبنانيين»، لافتا الى أن «التفجير رسالة خطيرة تستدعي تحركا عاجلا من الحكومة والهيئات المعنية لمعالجة التداعيات».

ورفض وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق «توجيه الاتهامات الى جانب محدد واستباق التحقيقات فيما يخص التفجير الذي استهدف بنك لبنان والمجر أمس»، لكنه لمح الى «ارتباط العملية بالأزمة الواقعة بين الحزب والمصارف، خصوصا أن المصرف المستهدف هو أول من بدأ تطبيق القانون الاميركي»، مؤكدا أن «التفجير هو رسالة واضحة للمصرف»، لكن القطاع المصرفي في لبنان أقوى من كل التفجيرات.

د.سمير جعجع رئيس حزب القوات اللبنانية، رأى أن هدف التفجير بعث رسالة بموضوع العقوبات الدولية، ودعا الأجهزة الأمنية الى كشف الفاعلين، كما فعلت في الانفجارات السابقة.

## جمعية المصارف تُدين التفجير: أصاب القطاع المصرفي بكامله

بيروت ـ أحمد منصور ووكالات

عقد مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان اجتماعا استثنائيا للتداول في التطورات الراهنة بعد التفجير في منطقة فردان اول من امس، واصدر بيانا اكد فيه ان الجمعية تشارك كل اللبنانيين ادانتهم واستنكارهم لوقوع عملية التفجير على مؤسسة اقتصادية رائدة، وتعتبر الجمعية ان هذا التفجير اصاب القطاع المصرفي بكامله، وانه يهدف الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، لافتة الى ان مصارف لبنان اعتادت العمل في بيئة مليئة بالتحديات، وقد خرج القطاع المصرفي منها دائما اكثر متانة وسلامة.

ويضم القطاع المصرفي اللبناني 69 مصرفا، منها 16 مصرفا استثماريا. ورغم التحديات الكثيرة التي تواجه القطاع لاسيما في ظل الأزمة السورية والتوترات الداخلية وتراجع أسعار النفط الذي أثر على تحويلات اللبنانيين من الخارج لاسيما من الخليج، لايزال القطاع المصرفي يتمتع بصلابة عالية.

وقد تجاوزت الودائع المصرفية 152 مليار دولار بنهاية مارس الماضي، أي إنها تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. أما أصول البنوك فقد قاربت الـ 188 مليار دولار، وبلغت القروض إلى القطاع الخاص 55 مليار دولار، في حين بلغت القروض إلى القطاع العام 38 مليار دولار، أي نحو 54٪ من الدين العام. وأكد بنك لبنان والمهجر في بيان استمراره في تقديم جميع خدماته المصرفية بكل فروعه، حتى إصلاح الأضرار يتابع الفرع الرئيسي أعماله من خلال مبنى البنك الملاصق له.

## تحليل إخباري

### أول انفجار ضد مصرف في لبنان: رسالة تحذيرية من حزب الله.. أم تحريضية ضده؟!

بيروت: الانفجار الذي استهدف بنك لبنان والمهجر في بيروت (منطقة فردان) لم يوقع ضحايا. فالجهة التي تقف وراءه بدت مهتمة بتمرير رسالة بأقل قدر ممكن من الخسائر التي جاءت مادية فقط، فاختارت التوقيت الذي يكون فيه الشارع خاليا عند ساعة الإفطار.

ولكن الدوي السياسي للانفجار سمع بعيدا، والتداعيات الناتجة عنه جاءت كبيرة. الأمر لا يتعلق فقط بالوقت الحساس الذي حدث فيه هذا الانفجار مع انطلاقة موسم الصيف، ولا بتأكيد الهواجس والمخاوف من عودة مسلسل التفجيرات الى لبنان بعد طول انقطاع بسبب ما يتعرض له تنظيم «داعش» من ضغوط في سورية والعراق وتفكيك خلاياه في لبنان.. الأمر يتعلق بحال القلق الذي اجتاح اللبنانيين والذي لم يقل شدة وحجما عن القلق الذي كان يساورهم بعد كل عملية تفجير إرهابية تستهدف زعيما سياسيا أو مسؤولا أمنيا أو شارعا آمنا. وهذا القلق مرده الى أمرين وعاملين أساسيين:

● هذه هي المرة الأولى التي يحصل فيها استهداف مباشر لأحد المصارف ومن خلاله للقطاع المصرفي الذي يعتبر بمثابة «العمود الفقري» للاقتصاد ورافدا أساسيا له وعنصر القوة فيه وسرا من أسرار صموده طيلة أيام الحرب، وبعد الحرب عندما كانت الأزمات السياسية والأمنية تضرب لبنان الذي لم يشهد مرة أزمة مالية أو نقدية بسبب متانة القطاع المصرفي وسياسة «الاستقرار المالي والنقدي» التي اتبعها مصرف لبنان وحاكمه رياض سلامة.

● حصل الانفجار في لحظة، لا بل في ذروة الاشتباك السياسي القانوني بين حزب الله من جهة ومصرف لبنان المركزي وباقي المصارف من جهة ثانية على خلفية القانون الأميركي المالي ضد الحزب والذي دخل حيز التطبيق في لبنان حديثا مع ما اعترى ذلك من تجاذبات وتشنجات بلغت مرحلة متقدمة قبل أيام وبلغة مواجهة فاجأت كثيرين. حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قال (في حديثه الى محطة «س إن بي سي»): «لا نريد أموالا غير مشروعة في نظامنا المصرفي، كما لا نريد أن يكون بضعة لبنانيين السبب في تسميم صورة لبنان وتشويهها في الأسواق المالية العالمية».. هذا الكلام استفز حزب الله الذي استنتج منه أن سلامة متآمر عليه ومواقفه مريبة وملتبسة. فكان رده القاسي عبر بيان كتلته النيابية بأن «جمهور المقاومة ومؤسساته عصية على محاولات النيل منها من أي كان مهما علا شأنه».

ومن الواضح أن حزب الله يخوض «معركة مالية» ضد أميركا هذه المرة، ولكن بامتدادات لبنانية من جراء عملية التطبيق الحازم أو الاستنسابي للقانون الأميركي الذي لا تقتصر مفاعيله على أموال حزب الله ومصادره وإنما تطول بيئته الحاضنة والمجتمع الشيعي ككل، خصوصا مجتمع رجال المال والأعمال والشركات الممولة للحزب ونشاطاته، إضافة الى المؤسسات الدينية والاجتماعية والتربوية.

لم يكن من المستغرب أن تتجه أصابع الاتهام الى حزب الله بأنه يقف وراء انفجار بنك لبنان والمهجر، ومن جهات ووسائل إعلام عربية ولبنانية لها علاقة بتيار المستقبل خصوصا، أو حتى من جهات مسؤولة مثل الوزير نهاد المشنوق ولكن تلميحا. فالاتهام يرتكز على «مضبطة وأدلة» هي الحملة الإعلامية ضد حاكم مصرف لبنان وضد بعض المصارف مع تخصيص المصرف المستهدف بالتفجير كونه أول من بدأ تطبيق القانون الأميركي وأكثر من أبدى حماسة وذهب بعيدا في التطبيق وبالتالي فإن الرسالة التي انطوى عليها هذا التفجير واضحة من حيث انها تهدف الى تحذير المصارف من المغالاة في تطبيق قانون العقوبات الأميركي.

ولكن أوساط حزب الله لها رأي آخر وتضع هذا التفجير في سياق الحرب التي تحاصره والضغوط التي تشن عليه بأشكال عدة، من حيث انه يهدف الى تحريض اللبنانيين وتأليب الرأي العام ضد حزب الله كونه يهدد مصالحهم المالية والاقتصادية ويزعزع دعائم أهم مرفق وقطاع اقتصادي ومالي وبالتالي فإن هذا التفجير هو من صنع جهة استخباراتية أحسنت استغلال واستثمار «مناخ التوتر» بين حزب الله والمصارف لتدق إسفينا وتوسع الهوة وأزمة الثقة، ولذلك فإن حزب الله، الأكثر تضررا من تفجير وعمل إرهابي كهذا لا يغير في الواقع المصرفي شيئا، معني أكثر من غيره بكشف الجهة الفاعلة وله مصلحة في وضع حد لكل التأويلات والاتهامات وفي «إثبات العكس».

# عاصم قانصو لـ «الأنباء»: تفاهم اللجان على قانون انتخاب كإمكانية جلوس إبليس بجوار الملائكة

بيروت ـ زينة طبارة

رأى الأمين القطري لحزب البعث النائب عاصم قانصو، أن المنطق في ظل فشل اللجان النيابية في التوصل الى إقرار قانون انتخاب، يستدعي طرح جملة القوانين المقدمة من الاحزاب على التصويت في الهيئة العامة لمجلس النواب، خصوصا أن قانون الانتخاب هو أولوية مطلقة في زمن سقطت فيه الصيغة اللبنانية وترهل نظام الدولة وبات من الضروري والملح إعادة النظر بهما، معتبرا أن الحل الوحيد للخروج من الأزمات اللبنانية هو بتطبيق النظام النسبي كونه يؤمّن التمثيل الصحيح والعادل، والأهم أنه يعيد إنتاج مواطنية صحيحة من خارج القيد الطائفي.وأكد قانصو في تصريح لـ «الأنباء» أن لبنان لن تقوم له قائمة وسيبقى أسير الفتن والأزمات والتدخلات الخارجية وابتزاز كل فريق لبناني للآخر، ما لم يُصر على اعتماد قانون النسبية على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة، لاسيما أن هذا القانون سيمكن المجلس النيابي من تغيير النظام العجوز والمهترئ، ومن الإطاحة بالصيغة الراهنة التي لم تنتج حتى تاريخه سوى الويلات والحروب الأهلية وتعطيل المؤسسات الدستورية، بدليل عدم قدرة اللبنانيين على انتخاب رئيس للجمهورية إلا بتدخلات خارجية وبتسويات لا تركب على قوس قزح.من هنا يعتبر قانصو أن المناقشات الدائرة بين أعضاء اللجان المشتركة حول قانون الانتخاب، هي مناقشات عقيمة وشأنها شأن الحوارات القائمة سواء بين المستقبل وحزب الله أم بين المكونات اللبنانية الأخرى.مستدركا بالقول: «حوار ومناقشات بين من ومع من وحول ماذا، فإمكانية تفاهم اللجان النيابية المشتركة على قانون انتخاب هي كإمكانية جلوس ابليس الى جوار الملائكة».

لذلك وتبعا لفشل اللجان النيابية في إعداد قانون انتخاب وتبعا لعدم قدرة الفرقاء السياسيين على التفاهم حول قضية وطنية بهذا الحجم، يطلب قانصو من الحكومة ومن رئيس المجلس النيابي نبيه بري العودة الى الشعب للفصل في هذا الملف الوطني عبر استفتاء شعبي عام، انطلاقا من كون الشعب هو صاحب الوكالة النيابية ومصدر السلطات والمرجعية الاولى والاخيرة في تحديد أي لبنان نريد. وختم قانصو محذرا من نوايا البعض للعودة الى قانون الستين، خصوصا أن المجتمع المدني لن يتهاون مع الطبقة السياسية وسيترجم غضبه في الشارع، ناهيك عن أن العودة الى قانون الستين في ظل بقاء الفساد دون محاسبة وفي ظل اهتراء النظام والصيغة، سيؤسس لانفجار كبير يُدخل البلاد ومعها كل اللبنانيين دون استثناء في نفق من الظلام لا أفق له ولا قرار.

## أخبار وأسرار لبنانية

**بري ينتظر المواقف من «دوحة لبنانية»:** ينتظر الرئيس نبيه بري الحصول من شركائه في طاولة الحوار الوطني، في 21 يونيو، على أجوبة عن «دوحة لبنانية» كان قد دعا إليها في الاجتماع الأخير لطاولة الحوار، مع العلم أن نظرة بري إلى «دوحة لبنانية» تختلف قليلا عن دوحة 2008، على الأقل في إعادة ترتيب الأولويات. عامذاك تمحورت المشكلة برمتها من حول انتخاب رئيس الجمهورية في ظل استحقاقات أخرى مواعيدها مؤجلة، وخصوصا الانتخابات النيابية. ويقول بري ان الاتفاق على قانون للانتخاب قبل عشرة أشهر من موعد الانتخابات، هو مدخل تسوية سياسية متكاملة لم يعد في الإمكان تجزئتها أو إهمال أحد شطورها: سلة أو لا سلة، معتبرا أن الانتخابات البلدية «هرهرت» الجميع دفعة واحدة وأصابت منهم مقتلا، ووضعت الجميع أمام خيارات أحلاها مر، وهو الذهاب إلى قانون انتخاب ومن ثم الانتخابات النيابية.

**الحريري يعيد ترتيب لائحة عكار:** ثمة توجه لدى الرئيس سعد الحريري الى إجراء تغيير ملموس في لائحة نواب عكار للانتخابات المقبلة، مع استثناء النائب نضال طعمة، الوحيد الذي ربح الانتخابات البلدية في بلدته من دون الحاجة الى مساعدة أو «رافعة».

**خط اتصالات بين «القوات» و«المردة»:** هناك خط أو خيط اتصالات بين القوات اللبنانية وتيار المردة لم يقطع رغم كل الخلاف حول موضوع رئاسة الجمهورية، وهذا الخط قائم من خلال الوزير السابق يوسف سعادة (من جهة المردة) والنائب فادي كرم وطوني الشدياق (من جهة القوات).